

الفصول المهمة في أصول الأئمة

[547] ولا يخفى دلالتها على عدم جواز العمل بالرأي والظن والاجتهاد لاستلزامها الاختلاف قطعاً كما هو مشاهد، وأما العمل بالاخبار المتواترة والمحفوفة بالقرينة مع الاختصار على الدلالة المفيدة للعلم، والتوقف والاحتياط فيما سوى ذلك (2) كما أمر به الأئمة ع فإنه يلزم منه عدم وقوع الاختلاف إلا بسبب اختلاف الحديث الذي سببه التقية منهم ع وهو مأذون فيه منهم ع ومع العمل بالمرجحات المنصوصة يبقى الاختلاف نادراً كما لا يخفى. [809] 7 - وقد روى عن أبي عبد الله ع أن رجلاً قال له: ليس شيء أشد علي من اختلات أصحابنا قال: ذلك من قبلي. [810] 8 - وعن أبي الحسن ع أنه سئل اختلاف أصحابنا ؟ فقال: أنا فعلت ذلك بكم لو اجتمعتم على أمر واحد لاخذ برقابكم. [811] 9 - وعن أبي جعفر ع أنه قيل له: تركت مواليك مختلفين، يتبرأ بعضهم من بعض ؟ فقال: ما أنت وذاك، إنما كلف الناس ثلاثة، معرفة الأئمة والتسليم فيما يرد عليهم والرد إليهم فيما اختلفوا فيه. [812] 10 - وعن أبي عبد الله ع أنه قيل له: يجيئني الرجلان وكلاهما ثقة (هامش) * (2) أي القسمين المذكورين التواتر والمحفوف بالقرينة، سمع منه (م). 7 - علل الشرائع، 2 / 395، الباب 131، باب العلة التي من أجلها حرم الكبائر، الحديث 4. البحار عن العلل، 2 / 236، كتاب العلم، الباب 29، باب علل اختلاف الاخبار، الحديث 22. 8 - علل الشرائع، 2 / 395، باب العلة التي من أجلها حرم الكبائر، الحديث 15. البحار، 2 / 236، كتاب العلم، الباب 29، باب علل اختلاف الاخبار، الحديث 23. 9 - البحار عن البصائر، 2 / 202، كتاب العلم، الباب 26، باب أن أحاديثهم ع صعب مستصعب، الحديث 74. 10 - الاحتجاج، 2 / 264، الحديث 233. الوسائل عن الاحتجاج، 27 / 121، كتاب القضاء، الباب 9، من ابواب صفات القاضي، الحديث 40 عن الحسن بن الجهم، عن الرضا ع، قال: تجيئنا الاحاديث عنكم مختلفة فقال:
